معيار الرفع المالي
للبنوك الكويتية التقليدية

٢٠١٤/١٠/٢١

معيار الرفع المالي للبنوك التقليدية

المحتويات

أولاً: مقدمة ٣

ثانياً: نطاق التطبيق ٣

ثالثاً: طريقة احتساب معيار الرفع المالي ٤

أ.رأس المال (البسط) ٤

ب.إجمالي الانكشافات (المقام) ٤

١. الانكشافات داخل الميزانية ٥

٢. الانكشافات للمشتقات ٥

٣. الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية ٨

٤. الانكشافات خارج الميزانية ١٠

رابعاً: متطلبات معيار الرفع المالي ١١

خامساً: متطلبات الإفصاح ١١

أولاً: مقدمة

١. في إطار توجه بنك الكويت المركزي للارتقاء بالأساليب والأدوات الرقابية لمواكبة التطورات في العمل المصرفي الدولي، فقد اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٤ المعيار المعدل لكفاية رأس المال بازل ٣ بشكله النهائي للبنوك التقليدية المحلية.

٢. واستكمالاً لتطبيق معيار كفاية رأس المال بازل ٣، قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١ تطبيق التعليمات الخاصة بمعيار الرفع المالي(Leverage Ratio) للبنوك التقليدية الكويتية.

٣. جدير بالإشارة في هذا الخصوص، أن من ضمن الأسباب الرئيسية للأزمة المالية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨ هو تراكم وتعاظم الرفع المالي في النظام المصرفي. ففي أحيان كثيرة زاد حجم الأصول داخل وخارج الميزانية بشكل كبير وبالتالي الرفع المالي، في حين أن معدل رأس المال المحتسب وفقاً للانكشافات المرجحة بالمخاطر كان يبدو في وضع جيد. وخلال الأزمة اضطرت البنوك لتخفيض معدلات الرفع المالي لديها بشكل متسارع مما أدى إلى التأثير السلبي على أسعار الأصول، وتواكب هذا مع انخفاض نسب رأس المال لدى البنوك وانخفاض جدارتها الائتمانية. ونتيجة لهذا اقترحت لجنة بازل تطبيق معيار الرفع المالي كمعيار بسيط لا يتضمن أي حساسية للمخاطر وذلك كمعيار تكميلي لمعيار كفاية رأس المال وفقاً للانكشافات المرجحة بالمخاطر. ويهدف معيار الرفع المالي إلى ما يلي:

أ- الحد من تراكم الرفع المالي بالقطاع المصرفي مما يؤدي إلى ضغوط على النظام المالي وعلى الاقتصاد بوجه عام.

ب- تعزيز متطلبات كفاية رأس المال بمعيار لا يتضمن حساسية للمخاطر والذي يمنع انخفاض نسب رأس المال عن حدود معينة.

ثانياً: نطاق التطبيق

٤. يتعين على البنوك احتساب وتزويد البنك المركزي بمعيار الرفع المالي المحتسب وفقاً لهذه التعليمات بشكل ربع سنوي اعتباراً من ٢٠١٤/١٢/٣١، وذلك وفقاً للجدول رقم (٣) المرفق بهذه التعليمات.

٥. يتعين على كافة البنوك التقيد بهذه التعليمات على أساس مجمع بحيث يتم الالتزام بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال على مستوى المجموعة، وذلك بمراعاة الأسس الواردة ضمن البند ثانياً: نطاق التطبيق في تعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (٣). كما يتعين على البنوك تطبيق تلك التعليمات

على أساس غير مجمع[1](Solo Basis) وموافاة بنك الكويت المركزي بها وذلك لأغراض المتابعة فقط.

٦. يتم إدراج القيمة الدفترية للاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية غير المجمعة ضمن إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي.

٧. أما في حالة الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية التي تم استقطاعها من الشريحة الأولى من رأس المال، فإنه يتم استثناؤها من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي.

ثالثاً: طريقة احتساب معيار الرفع المالي

٨. يتم احتساب معيار الرفع المالي كنسبة مئوية كما يلي:

معيار الرفع المالي = الشريحة الأولى من رأس المال (T1) / إجمالي الانكشافات

أ. رأس المال (البسط)

٩. يتم استخدام الشريحة الأولى (كما هي معرفة في تعليمات معيار كفاية رأس المال للبنوك التقليدية المطبقة في الكويت) عند احتساب معيار الرفع المالي.

ب. إجمالي الانكشافات (المقام)

١٠. إن إجمالي الانكشافات لدى البنك هو مجموع ما يلي:

أ. الانكشافات داخل الميزانية.

ب. الانكشافات للمشتقات.

ج. الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية.

د. الانكشافات خارج الميزانية.

تتناول الفقرات من ١٢ إلى ٢٨ شرحاً مفصلاً لكل بند من البنود المذكورة أعلاه.

١١. يتعين على البنوك عند احتساب الانكشافات مراعاة ما يلي:

[1] يقصد بالتطبيق على أساس غير مجمع لأغراض هذه التعليمات، بيانات الشركة الأم وفروعها داخل وخارج دولة الكويت، ولا يشمل ذلك الشركات التابعة.

أ. لا يُسمح بتقاص القروض والودائع.

ب. عدم الأخذ في الاعتبار أي ضمانات عينية أو مالية أو كفالات أو أي أساليب أخرى لتخفيف المخاطر والتي قد تؤدي إلى انخفاض إجمالي الانكشافات.

١. الانكشافات داخل الميزانية

١٢. يتعين على البنوك إدراج كافة الأصول داخل الميزانية (من دون تطبيق أوزان المخاطر) عند احتساب إجمالي انكشافاتها شاملةً ضمانات المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية داخل الميزانية ويستثنى من ذلك المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية داخل الميزانية الموضحة في الفقرات من ١٥ إلى ٢٦ أدناه[٢].

١٣. يتم إدراج الانكشافات داخل الميزانية (بخلاف المشتقات) بالصافي من المخصصات المحددة أو تعديلات التقييم المحاسبية.

١٤. عند احتساب إجمالي الانكشافات، يتم استبعاد الاستقطاعات التي تمت على رأس المال الرقابي (الشريحة الأولى) والموضحة في البند ثالثاً من القسم الأول من تعليمات معيار كفاية رأس المال للبنوك التقليدية (الفقرات الخاصة بـ"الاستقطاعات والتعديلات الرقابية") في حال ما إذا كانت بنود تلك الاستقطاعات مدرجة في جانب الأصول، ولا يتم استبعاد أي بنود أخرى تكون مدرجة بجانب الالتزامات.

٢. الانكشافات للمشتقات

١٥. بالنسبة لانكشافات البنك للمشتقات، غير المغطاة باتفاقية تقاص ثنائية مؤهلة، فإنه يتم احتساب المبلغ الذي يتم إدراجه في إجمالي الانكشافات لكل عملية على حدة وفقاً للبند خامساً من القسم الثاني من تعليمات معيار كفاية رأس المال للبنوك التقليدية (الفقرات الخاصة بـ "طريقة القيمة الحالية للانكشاف"). هذا وبالنسبة لمشتقات الائتمان المصدرة فإنها تخضع لمتطلبات إضافية وفق الفقرات من ٢٢ إلى ٢٤ أدناه.

١٦. في حال كانت انكشافات البنك للمشتقات مغطاة بعقد تقاص ثنائي (Bilateral Netting Agreement) مؤهل، فإنه يتم احتساب الانكشاف (لكل مجموعة تقاص) وفقاً للبند خامساً من

---

[٢] حيث يعترف البنك، وفقاً للسياسة المحاسبية لديه، بالأصول الاستئمانية (Fiduciary Assets) في الميزانية، فإنه يمكن استثناء هذه الأصول من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي بشرط أن تحقق هذه الأصول معيار المحاسبة الدولي ٣٩ لعدم الاعتراف (De-recognition) والمعيار الدولي للتقارير المالية ١٠ لعدم التجميع (De-consolidation). وعند الإفصاح عن معيار الرفع المالي، يتعين على البنوك أيضاً الإفصاح عن مبلغ الأصول الاستئمانية التي تم استبعادها كما هو مبين في الجدول ٢ (جدول المقارنة).

القسم الثاني من تعليمات معيار كفاية رأس المال للبنوك التقليدية (الفقرات الخاصة بـ "اتفاقيات التقاص الثنائية")، باستثناء أن عمليات تقاص المنتجات (Cross Product Netting) لغرض احتساب معيار الرفع المالي غير مسموح بها.

١٧. في حالات الضمانات المستلمة كضمان لعمليات المشتقات، لا يتم أي تقاص للضمانات مع الانكشافات للمشتقات، سواء كان التقاص مسموحاً به ضمن السياسة المحاسبية أو في إطار إدارة المخاطر للبنك أم لا. وبالتالي، عند احتساب مبلغ الانكشاف، لا يتم تخفيض قيمة الانكشاف بقيمة الضمانات المستلمة من الطرف المقابل.

١٨. أما في حالة الضمانات المقدمة من البنك كضمان لعمليات المشتقات، فإنه يتم إضافة قيمة هذه الضمانات على أصول البنك في حالة ما نتج عن تقديم هذه الضمانات تخفيض قيمة أصول الميزانية، وذلك بموجب السياسة المحاسبية في البنك.

١٩. يمكن للبنك استخدام الجزء النقدي من هامش ضمان القيمة (Variation Margin) المستلم لتخفيض قيمة تكلفة الاستبدال (وليس الانكشاف المستقبلي المحتمل"Potential Future Exposure") واستقطاع الأصول المدينة الناشئة عن هامش ضمان القيمة النقدي المقدم من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي (في حالة إدراج هامش ضمان القيمة النقدي المقدم كأصل وذلك بموجب السياسة المحاسبية في البنك)، في حال تحقق الشروط التالية:

أ. بالنسبة للعمليات التي لم يتم تقاصها من قبل طرف مقابل مركزي مؤهل (QCCP)، فإن النقد الذي يستلمه الطرف المقابل المستفيد (المستلم) لم يتم فصله عن الجزء النقدي من هامش ضمان القيمة.

ب. يتم احتساب وتبادل هامش ضمان القيمة على أساس يومي بناءً على تقييمات مراكز البنك في المشتقات وفقاً لأسعار السوق.

ج. يتم استلام هامش ضمان القيمة النقدي بنفس عملة تسوية عقود المشتقات.

د. أن يكون هامش ضمان القيمة المتبادل كافياً لتغطية كامل الانكشاف للمشتقات (الذي تم احتسابه وفقاً لأسعار السوق).

هـ. أن يكون هامش ضمان القيمة وعمليات المشتقات تم تغطيتهما باتفاقية تقاص رئيسية واحدة بين الأطراف المقابلة في عمليات المشتقات وتكون قابلة للتطبيق قانوناً.

٢٠. عندما يكون البنك عضو مقاصة يقدم خدمات المقاصة للعملاء ويكون ضامناً لقيمة المعاملات تجاه العملاء في حالة تعثر الأطراف المقابلة المركزية، فإن انكشافات البنك (انكشاف المتاجرة[٣]) للأطراف المقابلة المركزية يجب أن تعامل كانكشافات للمشتقات. أما في حال لم يكن البنك ملزماً بتعويض العميل في حالة تعثر الطرف المقابل المركزي، فلا تؤخذ انكشافاته للأطراف المقابلة المركزية المؤهلة في الاعتبار عند احتساب معيار الرفع المالي.

٢١. أما في حالة ما إذا كان البنك عضو مقاصة ضامناً لأداء العميل تجاه الأطراف المقابلة المركزية (في حالة المعاملات التي تتم بين العميل والأطراف المقابلة المركزية مباشرةً)، فيتم احتساب انكشاف البنك للعميل نتيجةً لهذا الضمان وفقاً للفقرات من ١٥ إلى ١٩.

٢٢. معالجة الانكشافات الإضافية في حالة إصدار وتقديم عقود مشتقات الائتمان (Written Credit Derivatives):

بالإضافة لمخاطر الطرف المقابل التي تنشأ عن التغير في القيمة العادلة، فإن عقود المشتقات في هذه الأحوال تنطوي على مخاطر ائتمان مرتبطة بالجدارة الائتمانية للمنشأة المرجعية محل عقد المشتقة. ولهذا تعالج عقود المشتقات المنشأة والمقدمة من البنك بطريقة مماثلة للعقود النقدية كالقروض والسندات.

٢٣. لاحتساب الانكشافات لمخاطر الائتمان للمنشأة المرجعية، بالإضافة إلى مخاطر الطرف المقابل لعقود المشتقات والضمانات مقابلها، يتم إضافة المبلغ الفعلي المرجعي (Effective Notional Amount)[٤] في عقد المشتقة إلى إجمالي قيمة الانكشافات. ويمكن تخفيض المبلغ الفعلي بالقيم السالبة التي تنتج عن التغير في القيمة العادلة والتي تم أخذها بالاعتبار عند احتساب الشريحة الأولى لرأس المال. كما يمكن تخفيض المبلغ الفعلي بقيمة عقود مشتقات الائتمان المشتراة مقابل ذات المنشأة المرجعية[٥،٦] وذلك في حالة توافر الشروط التالية:

---

[٣] لغرض الفقرتين ٢٠ و٢١ من هذه التعليمات، إن انكشافات المتاجرة تتضمن الهامش المبدئي بغض النظر عما إذا كان مقدماً بطريقة تجعله يتأثر بإعسار الطرف المقابل المركزي أم لا.

[٤] يتم احتساب المبلغ الفعلي المرجعي بتعديل المبلغ المرجعي الأساسي ليعكس الانكشاف الحقيقي للعقود وفقاً لهيكل المعاملة.

[٥] يتم اعتبار أي إسمين مرجعيين متطابقين فقط في الأحوال التي يكونان فيها متعلقين بنفس المنشأة القانونية. أما بالنسبة للمشتقات ذات الإسم الواحد، فإنه يمكن تقاص الحماية المشتراة التي تعود إلى مركز ثانوي مقابل الحماية المباعة على مركز أكثر أهمية لنفس المنشأة المرجعية، طالما أن الائتمان على الأصل المرجعي الأكثر أهمية ينتج عنه ائتماناً على الأصل المرجعي الثانوي. ويمكن تقاص الحماية المشتراة على مجموعة من المنشآت المرجعية مقابل الحماية المباعة للأسماء المرجعية المنفردة، إذا كانت الحماية المشتراة تساوي اقتصادياً شراء الحماية بصورة منفردة لكل إسم في المجموعة (على سبيل المثال، يكون ذلك في حالة أن يشتري البنك هيكل التوريق كاملاً). وفي حال شراء البنك الحماية على مجموعة من الأسماء المرجعية، ولا تغطي مشتقة الائتمان المجموعة كاملة (أي أن الحماية تغطي فقط جزءً من المجموعة، كما في حالة المشتقة الائتمانية (nth-to-default) (أو شريحة التوريق)، فإنه لا يُسمح بالتقاص مقابل الحماية المباعة للأسماء المرجعية المنفردة. إلا أنه يمكن تقاص الحماية المشتراة مقابل الحماية المباعة في

أ. أن تكون عقود مشتقات الائتمان المشتراة مقابل التزام مرجعي له نفس الجدارة الائتمانية للالتزام المرجعي في المشتقة المنشأة أو أقل[٧].

ب. أن تكون الفترة المتبقية على استحقاق عقد المشتقة المشتراة تساوي أو تزيد على الفترة المتبقية لاستحقاق عقد المشتقة المنشأ.

٢٤. حيث أن قيمة الانكشافات لعقود المشتقات الائتمانية المصدرة يتم تضمينها على أساس المبالغ الفعلية المرجعية (Effective Notional Amount)، وهي خاضعة لمعامل إضافي add-on للوصول إلى قيمة الانكشافات المستقبلية المحتملة ("PFE" Potential Future exposure)، مما قد يؤدي إلى تضخيم (Overstating) القيم المحتسبة لهذه العقود، فإنه يمكن للبنوك خصم قيمة المعامل الإضافي للعقد الفردي (Individual PFE Add-on Amount) من القيمة الإجمالية للمعامل الإضافي (Gross Add-on) (وذلك في الحالات التي لم يتم فيها إجراء أي عمليات تقاص بالعقود المشتراة وفقاً لما هو موضح في الفقرة ٢٣)[٨].

٣. الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية[٩]

٢٥. في حالة ما إذا كان البنك طرف رئيسي في عملية تمويل أوراق مالية، يتم إدراج مجموع المبالغ في الفقرتين (أ) و(ب) أدناه ضمن إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي:

مجموعة، بشرط أن تغطي الحماية المشتراة ذلك الجزء من المجموعة كاملاً، والذي تم بيع الحماية له. وبعبارة أخرى، يمكن فقط إجراء التقاص عندما تتطابق مجموعة المنشآت المرجعية مع مستوى الأولوية في المعاملتين.

[٦] يمكن تخفيض المبلغ الفعلي المرجعي لمشتقة ائتمان مقابل أي تغيير سلبي في القيمة العادلة في الشريحة الأولى من رأس المال للبنك، بشرط أن يتم أيضاً تخفيض المبلغ الفعلي المرجعي لحماية الائتمان المشتراة التي سيتم تقاصها بأي تغييرات موجبة في القيمة العادلة في الشريحة الأولى من رأس المال للبنك. وعندما يقوم البنك بشراء حماية ائتمان من خلال عقود مقايضة العائد الكلي (Total Return Swap (TRS)) ويقوم بتسجيل صافي الدفعات المستلمة كصافي إيرادات، ولا يقوم بتسجيل التقاص مقابل انخفاض قيمة مشتقة الائتمان (سواء من خلال انخفاض القيمة العادلة أو من خلال زيادة الاحتياطيات) في الشريحة الأولى من رأس المال للبنك، وفي هذه الحالة فلا يتم أخذ حماية الائتمان في الاعتبار لأغراض إجراء تقاص المبالغ الفعلية المرجعية (Effective Notional Amount) المتعلقة بمشتقات الائتمان.

[٧] بالنسبة للمنتجات المقسمة إلى شرائح (Tranched Products)، يتعين على الحماية المشتراة أن تكون على التزام مرجعي بنفس مستوى الأولوية.

[٨] في حال وجود عقود تقاص ثنائية فعالة، وعند احتساب المعامل الإضافي وفقاً للمعادلة التالية: [$A_{Net} = 0.4 \times A_{Gross} + 0.6 \times NGR \times A_{Gross}$] وفقاً للبند خامساً من القسم الثاني من تعليمات معيار كفاية رأس المال للبنوك التقليدية (الفقرات الخاصة بـ "طريقة القيمة الحالية للانكشاف")، فإنه يمكن تقليص A_{Gross} بمبالغ الـ add-on المنفردة (أي القيم الإسمية مضروبة بمعامل add-on المناسب) التي تتعلق بمشتقات الائتمان المصدرة التي تكون قيمها الإسمية مدرجة ضمن انكشاف معيار الرفع المالي، إلا أنه يجب عدم إجراء أي تعديلات على NGR. وفي حال عدم وجود عقود تقاص ثنائية فعالة، فإنه يمكن تحديد معامل add-on للانكشافات المستقبلية المحتملة بقيمة صفر، وذلك لتجنب الازدواجية في الحساب.

[٩] عمليات تمويل الأوراق المالية هي عمليات مشابهة لاتفاقيات إعادة الشراء ومعكوسها وإقراض واقتراض الأوراق المالية وتمويل الهامش حيث تعتمد قيمة العملية على تقييمات السوق وغالباً ما تخضع هذه العمليات لاتفاقيات الهامش.

أ. إجمالي أصول عمليات تمويل الأوراق المالية المؤهلة للأغراض المحاسبية (من دون الاعتراف بالتقاص)[١٠]، المعدلة كما يلي:

١. يتم استبعاد قيمة أي أوراق مالية مستلمة بموجب عملية تمويل أوراق مالية والتي قام البنك بإدراجها كأصول في الميزانية من إجمالي الانكشافات.
٢. يُمكن احتساب صافي الذمم الدائنة والمدينة النقدية في عمليات تمويل الأوراق المالية مع نفس الطرف المقابل، في حال تحقق المعايير التالية:

أ. أن يكون للعمليات نفس تاريخ التسوية النهائية.
ب. أن يكون الحق بتقاص المبلغ المستحق للطرف المقابل مع المبلغ المستحق على نفس الطرف المقابل نافذاً قانوناً في السياق الطبيعي للأعمال وفي الحالات التالية: (١) الإخفاق و(٢) الإعسار و(٣) الإفلاس.
ج. تتم التسوية بالصافي أو التسوية المتقابلة في نفس الوقت، وتكون التسوية من خلال نفس نظام المدفوعات والتسويات الذي يسمح بتقاص مبالغ التسوية في مبلغ واحد.

ب. يتم احتساب مخاطر ائتمان الطرف المقابل كالانكشاف الحالي من دون معامل إضافي للانكشافات المستقبلية المحتملة، كما يلي:

١. في حالة وجود اتفاقية تقاص رئيسية مؤهلة[١١]، فإن الانكشاف الحالي (E*) يساوي صفر أو إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية والنقد الذي تم إقراضه للطرف المقابل لكافة العمليات في اتفاقيات التقاص الرئيسية المؤهلة (∑Ei)، أيهما أعلى، مطروحاً منه إجمالي القيمة العادلة للنقد والأوراق المالية المستلمة من الطرف المقابل لهذه العمليات (∑Ci). وتوضح المعادلة التالية ما جاء أعلاه:

$$E^* = \max \{0, [\sum Ei - \sum Ci]\}$$

٢. في حال عدم وجود اتفاقيات تقاص رئيسية مؤهلة، يتم احتساب الانكشاف الحالي للعمليات مع الطرف المقابل على أساس كل عملية على حدة، أي أنه يتم معاملة كل عملية مفردة (i) كمجموعة تقاص، كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$Ei^* = \max \{0, [Ei - Ci]\}$$

---

[١٠] بالنسبة لإجمالي أصول عمليات تمويل الأوراق المالية المؤهلة للأغراض المحاسبية، فإنه لا يتم الاعتراف بأي عملية تقاص محاسبية للذمم المدينة النقدية والذمم الدائنة النقدية ، كما هو مسموح حالياً بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

[١١] إن اتفاقيات التقاص الرئيسية المؤهلة هي التي تحقق المتطلبات الواردة في البند رابعاً من القسم الثاني (أوزان مخاطر الائتمان لعمليات تمويل الأوراق المالية (SFTs)) من تعليمات معيار كفاية رأس المال للبنوك التقليدية.

٢٦. في الحالات التي يكون فيها البنك وكيلاً في عملية تمويل أوراق مالية ويقوم بتقديم تعويض أو كفالة[١٢] لعميل أو لطرف مقابل تغطية أي فرق بين قيمة الأوراق المالية أو النقد الذي قام العميل بإقراضه والضمانات التي قام المقترض بتقديمها، فيتعين على البنك احتساب انكشافه كما هو موضح في الفقرة ٢٥ (ب). وفي حال كان انكشاف البنك أعلى من قيمة الكفالة، يتم احتساب الانكشاف المذكور سابقاً وإضافة قيمة الأوراق المالية أو النقد عليه.

٤. الانكشافات خارج الميزانية

٢٧. تتضمن البنود خارج الميزانية الالتزامات (بما فيها تسهيلات السيولة)، سواء كانت قابلة للإلغاء بصورة غير مشروطة أم لا، والالتزامات المحتملة والأدوات الائتمانية البديلة المباشرة والقبولات وخطابات الاعتماد الاحتياطية وخطابات الاعتماد التجارية.

٢٨. يتم تحويل الانكشافات خارج الميزانية (بخلاف المشتقات) إلى مبالغ ائتمانية معادلة وفقاً للأسلوب القياسي من خلال تطبيق معامل التحويل الائتماني (CCF) كما هو موضح بالجدول أدناه:

جدول ١: معاملات التحويل الائتماني للانكشافات خارج الميزانية

البيان	معامل التحويل الائتماني (%)
الالتزامات التي يمكن إلغاؤها بدون أية شروط في أي وقت من قبل البنك وبدون إخطار مسبق أو تلك الالتزامات التي تشمل الإلغاء التلقائي بسبب التراجع في الملاءة الائتمانية للمقترض.	١٠
الدفعات أو التسهيلات النقدية لموردي الخدمات غير المسحوبة أو التي يمكن إلغاؤها دون شروط.	١٠
الالتزامات الناتجة عن إصدار وتصديق خطابات الاعتماد لنقل البضائع (مثال خطابات الاعتمادات المستندية المضمونة بالشحنات).	٢٠
بعض الالتزامات المحتملة المتعلقة بالصفقات ككفالات الإنجاز والتأمين المبدئي والضمانات وخطابات الاعتماد الاحتياطية المتعلقة ببعض الصفقات المحددة.	٥٠
إصدارات أدوات الدين وتسهيلات الاكتتاب المتجددة.	٥٠
كافة تسهيلات السيولة المؤهلة.	٥٠

[١٢] في الحالات التي يكون فيها البنك وكيلاً في عملية تمويل أوراق مالية ولا يقوم بتقديم تعويض أو كفالة لعميل أو طرف مقابل، فإنه لا يكون للبنك انكشافاً لعملية تمويل الأوراق المالية ولا يتعين على البنك إدراج هذه العملية عند احتساب إجمالي الانكشافات.

البيان	معامل التحويل الائتماني (%)
الأدوات الائتمانية البديلة المباشرة مثل الضمانات والقبولات وخطابات الاعتماد التي تعمل كضمانات مالية للقروض.	١٠٠
عمليات شراء الأصول الآجلة والودائع الآجلة والأسهم والأوراق المالية المدفوعة جزئياً التي تمثل التزامات مع إمكانية سحب الأموال.	١٠٠
كافة انكشافات التوريق خارج الميزانية، باستثناء تسهيلات السيولة المؤهلة أو التسهيلات النقدية لموردي الخدمات المؤهلة.	١٠٠
الالتزامات الأخرى (غير تسهيلات السيولة للتوريق):	
لغاية سنة واحدة	٢٠
أكثر من سنة واحدة	٥٠

رابعاً: متطلبات معيار الرفع المالي

٢٩. يتعين على البنوك التقليدية في جميع الأوقات وبصفة دائمة الاحتفاظ بمعيار رفع مالي بنسبة ٣% كحد أدنى.

خامساً: متطلبات الإفصاح

٣٠. يتعين على البنوك الإفصاح عن معيار الرفع المالي لديها على أساس مجمع بالتزامن مع إفصاحاتها لمعيار كفاية رأس المال (أي بشكل ربع سنوي) وفقاً لجدول (٣) الملحق بهذه التعليمات. كما يتعين على البنوك إدراج السلسلة التاريخية لهذه الإفصاحات في مواقعها الإلكترونية.

٣١. يتعين على البنوك تقديم تقارير حول مطابقة (تسوية) الأصول في الميزانية، ضمن البيانات المالية المنشورة، مع مبلغ إجمالي الانكشافات في احتساب معيار الرفع المالي كما هو مبين في الجدول ٢ أدناه.

جدول ٢: ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الانكشافات في معيار الرفع المالي

م	البند	المبلغ (بالألف دينار)
١	إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المالية المنشورة.	
٢	التعديلات المتعلقة بالاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية، والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي.	
٣	التعديلات المتعلقة بأي أصول استئمانية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك وتم استثناؤها من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي (كما هو مبين في الملاحظة الهامشية (٢)).	
٤	الانكشافات للمشتقات.	
٥	الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية.	
٦	الانكشافات خارج الميزانية (أي مبالغ الائتمان المعادلة).	
٧	الانكشافات الأخرى.	
٨	إجمالي الانكشافات في احتساب معيار الرفع المالي (أي مجموع البنود السابقة).	

٣٢. يتعين على البنوك الإفصاح عن التفاصيل التالية: (١) الانكشافات داخل الميزانية، (٢) الانكشافات للمشتقات، (٣) الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية و(٤) البنود خارج الميزانية، وفقاً للجدول ٣ أدناه. كما يتعين على البنوك الإفصاح عن الشريحة الأولى من رأس المال وإجمالي الانكشافات ومعيار الرفع المالي لديها.

٣٣. يتعين على البنوك أيضاً الإفصاح بالتفصيل عن مصادر الفروقات الهامة بين إجمالي الأصول في الميزانية لديها (بالصافي من أصول المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية داخل الميزانية) كما تم عرضها في البيانات المالية، وبين الانكشافات داخل الميزانية في السطر ١ من نموذج الإفصاح العام.

٣٤. يتعين على البنوك شرح الأسباب الرئيسية للتغيرات في معيار الرفع المالي بين نهاية فترة التقرير الأخيرة ونهاية فترة التقرير الحالية (سواء كانت هذه التغيرات ناتجة عن تغيرات في البسط و/أو في المقام).

جدول ٣: نموذج الإفصاح العام لمعيار الرفع المالي

م	البند	المبلغ (بالألف دينار)
	الانكشافات داخل الميزانية	
١	البنود داخل الميزانية (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)	
٢	(مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة الأولى من رأس المال)	( )
٣	**إجمالي الانكشافات داخل الميزانية** (باستثناء المشتقات وعمليات تمويل الأوراق المالية) **(مجموع السطرين ١ و٢)**	
	الانكشافات للمشتقات	
٤	تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)	
٥	مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عمليات المشتقات	
٦	إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك	
٧	(استقطاعات الأصول المدينة من هامش ضمان القيمة النقدي المقدم في عمليات المشتقات)	( )
٨	(انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثناؤها)	( )
٩	المبلغ الفعلي المرجعي المعدل (Adjusted Effective Notional Amount) لمشتقات الائتمان المصدرة	
١٠	(التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل (Adjusted Effective Notional Offsets) والخصم لقيمة المعامل الإضافي (Add-on Deductions) وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة)	( )
١١	**إجمالي الانكشاف للمشتقات (مجموع الأسطر من ٤ إلى ١٠)**	
	الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية	
١٢	إجمالي أصول عمليات تمويل الأوراق المالية (دون الأخذ بالاعتبار أي تقاص)	
١٣	(صافي الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن أصول عمليات تمويل الأوراق المالية)	( )
١٤	الانكشافات للمخاطر الائتمانية للطرف المقابل من خلال أصول عمليات تمويل الأوراق المالية	

م	البند	المبلغ (بالألف دينار)
١٥	انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية	
١٦	**إجمالي الانكشافات لعمليات تمويل الأوراق المالية (مجموع الأسطر من ١٢ إلى ١٥)**	
	الانكشافات الأخرى خارج الميزانية	
١٧	الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحويل الائتماني)	
١٨	(التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)	( )
١٩	**البنود خارج الميزانية (مجموع السطرين ١٧ ، ١٨)**	
	رأس المال وإجمالي الانكشافات	
٢٠	**الشريحة الأولى من رأس المال**	
٢١	**إجمالي الانكشافات (مجموع الأسطر ٣، ١١، ١٦، ١٩)**	
	معيار الرفع المالي	
٢٢	**معيار الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال (٢٠) / إجمالي الانكشافات (٢١))**	

٣٥. يبين الجدول أدناه شرحاً لكل سطر من أسطر نموذج الإفصاح العام بالإضافة إلى الفقرات من هذه التعليمات الخاصة بكل سطر أو بند.

جدول ٤: شرح لكل سطر في نموذج الإفصاح العام

شرح لكل سطر في نموذج الإفصاح العام	
رقم السطر	**الشرح**
١	الأصول داخل الميزانية وفقاً للفقرة ١٢ من هذه التعليمات.
٢	الاستقطاعات من الشريحة الأولى من رأس المال وتم استبعادها من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي وفقاً للفقرتين ٧ و١٤. ويتم الإفصاح عنها كمبالغ سالبة.
٣	مجموع السطرين ١ و٢.
٤	تكلفة الاستبدال لكافة عمليات المشتقات (شاملةً الانكشافات الناشئة عن العمليات الموضحة في الفقرة ٢١) بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المستلم، والتقاص الثنائي، وفقاً للفقرات ١٥ و١٦ و١٩.

شرح لكل سطر في نموذج الإفصاح العام	
٥	مبلغ المعامل الإضافي لكافة الانكشافات للمشتقات وفقاً للفقرتين ١٥ و١٦.
٦	إجمالي ضمانات المشتقات المقدمة وفقاً للفقرة ١٨.
٧	استقطاعات الأصول المدينة من هامش ضمان القيمة النقدي المقدم في عمليات المشتقات وفقاً للفقرة ١٩. ويتم الإفصاح عنها كمبالغ سالبة.
٨	انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثناؤها ، والتي تنشأ عندما يكون البنك عضو مقاصة يقدم خدمات المقاصة للعملاء وفقاً للفقرة ٢٠. ويتم الإفصاح عنها كمبالغ سالبة.
٩	المبلغ الفعلي المرجعي المعدل (Adjusted Effective Notional Amount) لمشتقات الائتمان المصدرة ، أي المبلغ الفعلي الذي يمكن تخفيضه بالقيم السالبة التي تنتج عن التغير في القيمة العادلة وفقاً للفقرة ٢٣.
١٠	التقاص للمبلغ الفعلي المرجعي المعدل (Adjusted Effective Notional Offsets) والخصم لقيمة المعامل الإضافي (add-on deductions) وذلك لمشتقات الائتمان المصدرة ، وفقاً للفقرتين ٢٣ و٢٤. ويتم الإفصاح عنها كمبالغ سالبة.
١١	مجموع الأسطر من ٤ إلى ١٠.
١٢	إجمالي أصول عمليات تمويل الأوراق المالية من دون الاعتراف بأي تقاص باستثناء بعض الأوراق المالية المستلمة كما هو مبين في الفقرة ٢٥(أ).
١٣	مبالغ الذمم النقدية المدينة والدائنة الناشئة عن أصول عمليات تمويل الأوراق المالية والتي تم تقاصها وفقاً للفقرة ٢٥(أ). يتم الإفصاح عنها كمبالغ سالبة.
١٤	مخاطر ائتمان الطرف المقابل لعمليات تمويل الأوراق المالية وفقاً للفقرة ٢٥(ب).
١٥	انكشافات البنك كوكيل في عمليات تمويل الأوراق المالية وفقاً للفقرة ٢٦.
١٦	مجموع الأسطر من ١٢ إلى ١٥.
١٧	إجمالي مبالغ الانكشافات خارج الميزانية، قبل تطبيق معاملات التحويل الائتماني وفقاً للفقرة ٢٨.
١٨	الانخفاض في القيمة الإجمالية للانكشافات خارج الميزانية الناتج عن تطبيق معاملات التحويل الائتماني وفقاً للفقرة ٢٨. ويتم الإفصاح عنها كمبالغ سالبة.
١٩	مجموع السطرين ١٧ و١٨.
٢٠	الشريحة الأولى من رأس المال وفقاً للفقرة ٩.
٢١	مجموع الأسطر (٣، ١١، ١٦، و١٩).
٢٢	معيار الرفع المالي وفقاً للفقرة ٨.